

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

النسبت ٢ لوالقعدة سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ٢١ آب سنة ١٩٨٢ م. العدد ٣٠٩٢

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢

قانون ضريبة الدخل

بمطبعة المطابع العسكرية

١١٥٩

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٥ الموافقة على تنسيب كل من معالي وزير المالية/الجمارك ومعالي وزير الصناعة والتجارة باعفاء ما تستورده المصانع الاردنية من مادة الشحوم الحيوانية لصناعة صابون الزينة من الرسوم الجمركية بالشكل التالي : -

تنسيب

١ - عملا بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ تنسب اعفاء ما تستورده المصانع الاردنية من مادة الشحوم الحيوانية لصناعة صابون الزينة من الرسوم الجمركية ، بتوصية مسبقة من وزارة الصناعة والتجارة وموافقة السلطة وضمن الشروط والتحفظات التي تقرها .

٢ - يعمل بهذا التنسيب اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وزير المالية/الجمارك  
سليم مساعده

وزير الصناعة والتجارة  
وليد مصفور

هكذا من الأصول

## نحى الحسين بن علي بن الحسين

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٥

تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتلزم بإصداره  
ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس مرفعه  
على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢

## قانون ضريبة الدخل

اسم القانون وبدء العمل به

المادة (١)

يسمى هذا القانون « قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٢ » ومع مراعاة ما نص عليه  
فيه بغير ذلك « يعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٨٢/١٠/١ ».

تعريف

المادة (٢)

يكون للألفاظ والمباني الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ،  
إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

- الوزير : وزير المالية
- الدائرة : دائرة ضريبة الدخل
- المدير : مدير عام دائرة ضريبة الدخل
- الغريم : ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون .
- مأمور التقدير : أي موظف ، أو لجنة من الموظفين يفوضه أو يفوضها المدير  
خطياً بتقدير الضريبة أو تدقيقها .
- الشخص : الشخص الطبيعي أو المعنوي باستثناء الشركة العادية .
- الشركة : الشركة المساهمة العامة أو الخصوصية ولا تشمل الشركة  
العادية .
- السلطة المحلية : أي مجلس بلدي أو قروي أو مجلس خدمات مشتركة أو أي  
هيئة أو سلطة ممثلة مؤلفة بمقتضى أحكام القانون .
- المكلف : كل شخص يلزم بدفع ضريبة الدخل .
- الدخل الإجمالي : مجموع دخول المكلف القائمة من مصادر الدخل المعينة في هذا  
القانون .
- الدخل الخاضع للضريبة : ما يتبقى من الدخل الإجمالي بعد إجراء التزويلات والإعفاءات  
وفقاً لأحكام هذا القانون .
- البناء : البناء القائم ويشمل الحديثة أو المسلحة أو الأرض التي تجاوره  
أو تحيط به ، وتستعمل معه أو أمدت للاستعمال كجزء منه .

المعنى :

- ١ . الشخص الطبيعي الأردني الذي يقيم عادة في المملكة  
ولا يملك مجموع أقاليمه فيها من مائة وعشرين يوماً  
متصلة أو متقطعة في السنة .
- ب . الشخص الطبيعي الأردني إذا كان خلال أية مدتين  
السنة موطناً أو مستخدماً لدى حكومة المملكة أو أية  
سلطة محلية فيها .
- ج . الشخص الطبيعي غير الأردني الذي يقيم في المملكة مدة  
متصلة أو مدداً متقطعة لا تقل في مجموعها عن ( ١٨٣ )  
يوماً خلال السنة .
- د . الشخص المعنوي إذا كان مسجلاً في المملكة وكان له  
فيها مركز أو فرع يمارس الإدارة والرقابة على عمله  
فيها .

السنة : المدة التي تبدأ باليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في  
اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة  
لتسوية .

### مصادر الدخل

المادة (٣)

- ١ . يخضع للضريبة الدخل الذي يتأتى لأي شخص في المملكة أو يجنيه منها من :
  - أ . أرباح أو مكاسب أي عمل أو أي حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة مهما  
كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو  
المهنة أو الصناعة ومن أي معاملة أو صناعة منفصلة تعتبر بداية عمل أو  
تجارة .
  - ب . الروائد والأجور والمعاملات والمكاسب من أي وظيفة بما في ذلك القسمة  
السنوية المقررة للسكن أو القسمة أو الأقساط أو أي علاوة أخرى  
باستثناء بدل التوظيف وعلاوة الضريبة أو جزء منها وباستثناء علاوة الاعانة  
والسفر ويشترط في ذلك أن تنطبق هذه المعاملات في سبيل الوظيفة على أن  
تتلم أحكام هذه الفقرة بتعليمات يصدرها المدير .
  - ج . الروائد والخصومات والمعاملات بما في ذلك الفوائد والخصومات وبروات  
العملة والمعاملات التي تتقاضاها البنوك المرخصة والشركات المالية ،  
والصرافون المرخصون وشركات التأمين والوساطة في سوق مبادل المالية ،  
على خدماتها وتسهيلات الائتمانية لمعاملاتها .
  - د . المكاسب الناجمة من أي عقد في المملكة كأرباح الفواتر والتمويلات  
والمطامير ومضاربات الوكالات وإضافات التحويل والوساطة التجارية وما  
مما لا يساوي من مصادرها من داخل المملكة أو من خارجها .
  - هـ . المكاسب الناجمة من أي التزام أو مساهمة وكذلك الدخل من أجور وانعاب  
تقديم الاستشارات والخبرة والأشراك في التحكيم وما يماثل ذلك من أعمال .
  - و . بدلات إجازة التقاعد وغيرها من الأموال غير المتوقعة والموائد والامتياز  
وسائر الأرباح الناشئة عنها ، وكذلك الدخول والمكاسب التي تتأتى من أي  
ملك خلاف المعقارات والأموال غير المتوقعة الأخرى .
  - ز . بدل الخطر وبدل المتعاقبة ، ويسمح للشخص الذي يدفع هذا البدل باستهلاكه  
ضمن المصاريف والتكاليف الإنتاجية المقبولة لتخفيض هذا القانون خلال مدة  
خمسة سنوات بالتساوي كما يسمح للاستيد منها بتسليمها على خمس  
سنوات بالتساوي أيضاً .
  - ح . الأرباح والمكاسب المالية من بيع أي عقار شريطة أن يكون شراء هذا  
العقار قد تم بعد نفاذ هذا القانون وتم البيع خلال عشرين سنة من تاريخ  
النفاذ ، ولا يجوز أن يملك العقار بين الأصول والفروع والزوجين فيما  
لغايات أحكام هذه الفقرة . وبحسب هذا الدخل على أساس الفرق بين

هكذا من الأعمال

معر البيع وتكلفة الشراء وتحدد تكلفة الشراء على أساس ثمن الشراء منسافاً إليه رسوم التسجيل وعمولات الشراء وتكاليف الإنشاءات في حال انشائها وخمسة عشر بالمائة من تكلفة الشراء عن كل سنة من سنوات الحياة ، ويقسم الدخل الناتج عن بيع الأبنية والشقق بالتقسيم وفق تعليمات يصدرها المدير ولا تفرض الضريبة على أرباح بيع المكاف لمصلحة الوحيد في الملكية مرة واحدة لكل خمس سنوات .

٦ . المبالغ المتوقعة مقابل بيع أو تأجير أو منع حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق التأليف والبيع أو أي عوض آخر عنها ويوزع الدخل الخاضع للضريبة بختنسى هذا البند على ثلاث سنوات .

١٠ . الدخول المائية من أعمال التعدين بمختلف أنواعه وأعمال التل البشري والبحري والجوي للمقيمين وغير المقيمين .

١١ . أرباح أو مكسب أي مصدر آخر غير مشمول في البنود ( ١ ، ١٠ ) من هذه الفقرة التي لم تستثن بصراحة من هذه البنود والتي لم يمنح إعفاء بشأنها بختنسى هذا القانون أو أي قانون آخر .

ب . يخضع للضريبة الفوائد والعمولات المحقة خارج الملكية لأي بنك مرخص أو شركة مالية أو ميري أو شركة تأمين بعد نفاذ هذا القانون وتكون ناشئة عن أموالها وودائعها من الملكية .

ج . تعتبر الأرباح الناتجة عن التصدير محقة في الملكية .

د . يوزع دخل الشركة المادية القيمة بين الشركاء وتضاف حصة كل منهم من هذا الدخل إلى إجمالي دخله من المصادر الأخرى .

#### المادة ( ٤ )

١ . يعتبر كل من الزوج والزوجة مكلفاً مستقلاً عن الآخر .

ب . يمتنع الزوج وحده بالإعفاءات والتزيمات المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز منحها كلها أو بعضها للزوجة بناء على طلب الزوج أو إذا كانت العمل الوحيد للمعاقلة .

ج . تنجم الزوجة بالإعفاء الجزئي من الرواتب والمكافآت المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) أو الفقرة ( ١ ب ) من المادة ( ١٤ ) من هذا القانون .

د . يعتبر الزوج والزوجة لأغراض هذا القانون مكلفاً واحداً بناء على طلبها ويجري التقدير باسم الزوج وإذا جرى التقدير على هذه الصورة فيجري تصحيح الضريبة من كليهما أو من أي منهما وفقاً لما يقرره مأمور التقدير .

هـ . يكون الزوج ملزماً بالقيام بكافة الأمور والإجراءات والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والمتعلقة بإجراء التقدير بما في ذلك تقديم الكشف السنوية والحضور أمام مأمور التقدير لتقديم البيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة من دخله أو دخل زوجته أو دخلها .

#### المادة ( ٥ )

١ . تفرض الضريبة على الدخل الخاضع للضريبة الذي يجاء أي شخص أو ثمن عن أي سنة بعد انتهائها ولو انقطع مصدر الدخل خلالها .

ب . عند احصاء الدخل الخاضع للضريبة أو الضريبة نفسها يخضع المبلغ الناتج لأرباب دينار .

#### المادة ( ٦ )

ينسحب للملك الذي أمتد أن يتقل حساباته في موعد مختلف عن نهاية شهر كانون الأول أن يصل ذلك وتسبب الضريبة من الدخل الخاضع لها خلال سنة كاملة متى لا يمتنع هذا المكلف بحق إجراء التزيمات المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ب ) من المادة ( ٢٨ ) من هذا القانون .

#### المادة ( ٧ )

يعنى من الضريبة :

- ١ . المخصصات الرسمية التي يتقاضاها الملك .
- ب . دخل السلطات المحلية .
- ج . دخل النقابات من عمل لا يستهدف الربح .
- د . دخل جمعيات التعاون من عمل لا يستهدف الربح .
- هـ . دخل أي مؤسسة دينية أو خيرية أو ثقافية أو تربية أو رياضية أو صحية ذات صيغة عملة ولا تستهدف الربح ، ودخل الأوقاف الخيرية .
- و . دخل أي صندوق تقاعد أو صندوق ادخار أو أي صندوق آخر مماثل له إذا وافق الوزير على الإعفاء بتسليم من المدير .
- ز . دخل الأعمى والمصاب بعجز كلي من حرفة أو من وظيفة .
- ح . راتب التقاعد الممنوح بموجب القوانين واللائحة .
- ط . أي مبلغ مقطوع يدفع بسبب الإصابة بأذى أو اعتزال الخدمة أو الوفاة .
- ي . الرواتب والمخصصات التي تدفع لأعضاء السلك السياسي أو التفصيلي غير الأردنيين المبتلين للبلدان الأجنبية في الملكية شريطة المعاملة بالمثل .
- ك . المخصصات والملاوات التي تدفع لأعضاء السلك السياسي والتفصيلي الأردني وموظفي الحكومة والمؤسسات العامة بسبب عملهم في الخارج ولا يشمل هذا الإعفاء الراتب الأساسي أو الملاوات التي كان الموظف سيتقاضاها لو عمل في داخل الملكية .
- ل . الرواتب والأجور التي تدفع للموظفين غير الأردنيين الذين يستخدمون لدى الهيئات السياسية أو التفصيلية الأردنية خارج الملكية شريطة المعاملة بالمثل .
- م . الدخل الذي يتلقى من الأرض المستنيرة في الزراعة أو البستنة أو التخرج أو من تربية الماشية أو الدواجن أو الأسماك أو النحل بما في ذلك تحويل منتوجاتها بطريق العمل اليدوي البسيط .
- ن . الأرباح الرأسمالية باستثناء أرباح بيع المعيار المنصوص عليها في البند ( ٨ ) من الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٢ ) من هذا القانون ، ويعتبر من الأرباح الرأسمالية الأرباح الناتجة عن الاكتتاب في الأسهم والسندات وبموجب وشراؤها .
- س . الدخل من أرباح الأسهم الموزعة من قبل الشركات .
- ع . فوائد اسناد القرض التي تضمرها الشركات المساهمة العملة الصناعية .
- ف . الدخل الناتج من إيجار البتحة الحكومية أو اتفاق مقفلة وأمنى مراحلة من الضريبة بموجب شروط ذلك الامتياز أو الاتفاق والدخول المعفاة بموجب الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تعدها الحكومة .
- ص . الفوائد على الرواتب لدى البنوك والشركات المالية المرخصة في الملكية ويستثنى من ذلك ودائع البنوك والشركات وذلك بالرغم مما ورد في قانون تشجيع الاستثمار وقانون بنك الإسكان أو أي قانون آخر .
- ق . الفوائد والعمولات المحقة خارج الملكية الناقلة عن أموال وودائع بالمعامل الأجنبية لغیر المقيمين شريطة أن يكون دخول هذه الأموال للملكية وأرباحها في الخارج حسب أنظمة وتعليمات البنك المركزي .
- ر . أرباح شركات إعادة التأمين الناتجة من عقود التأمين التي تبرمها مع شركات التأمين العاملة في الملكية .
- ش . القيمة التجارية لأبنية السكن التي يشغلها بالكوها أو أصولهم أو فروعهم .
- ط . الدخل الناتج من بيع براءة الاختراع أو حق التأليف والمؤثرات التعبيرية الذي يقرر مجلس الوزراء إعفاؤه .

هكذا من الأعمال

## المادة (٨)

الوزير أن يقرر بامر ينشر في الجريدة الرسمية إعفاء فائدة أي قرض مؤمن بإيرادات المملكة العلة من الضريبة أعلاه أو جزئيا وعند صدور مثل هذا الأمر معنى فائدة ذلك القرض من ضريبة الدخل اعتبارا من التاريخ المذكور في الأمر وإلى الذي المعين فيه.

## توزيع نفقات المعمل

## المادة (٩)

للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة تنزل المصاريف والنفقات التي انفتحت أو استحدثت كليا وحسرا في سبيل إنتاج الدخل خلال السنة بما فيها : -

- الفوائد المدفوعة
- بدلات الإيجار المدفوعة
- الرواتب والأجور المدفوعة
- الضرائب والرسوم المدفوعة
- المبالغ التي يدفعها المستخدم (بكر الدال) من العاملين لديه للمؤسسة العلية للضمان الاجتماعي ومساهمة في أي صندوق تقاعد أو ادخار أو أي صندوق آخر يؤسسه المستخدم (بكر الدال) بموافقة الوزير لصحة العاملين عنده .
- مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة .
- الديون الهالكة الناتجة من أي عمل أو تجارة ، أو مينة أو حرفة أو صناعة ولو كانت تلك الديون مستحقة الدفع قبل بدء السنة ، وكل مبلغ يسد في أي سنة من المبالغ التي سحبت بتزويلها في السابق باعتبارها ديونا هالكة يعتبر دخلا خلال تلك السنة .
- المبالغ التي انفتحت على تبرع العقارات وإصلاح الآلات والممتلكات أو على تجديد أو تصليح أو تغيير أي قطع غيار أو أدوات أو مواد استعملت في إنتاج الدخل .
- المبلغ المنفق على استبدال الممتلكات والآلات المستخدمة في العمل والتي بطسلسل استعمالها وتحسب هذه المبالغ على أساس تكلفة الممتلكات والآلات المستبدلة مطروحا منها الثمن المحصل من بيعها وما سبق تزويله من استهلاكها .
- استهلاك وطف أي بناء يحتوي على مكافآت تشغيله ويستعمل بصورة رئيسية من أجل تشغيل تلك المكافآت واستهلاك وطف الممتلكات والآلات والمروشات التي يملكها المالك ويستعملها في سبيل إنتاج الدخل ويحدد ذلك على أساس نسب مئوية من تكلفتها الأصلية يسميها المدير بتعليمات خاصة لهذا الغرض بموافقة الوزير وتشر بالجريدة الرسمية .

- ويبرأى عند إجراء التزويلات الأحكام التالية : -
- أن لا تستهلك قيمة الأرض .
- أن تقدم المعلومات الخاصة بالأمول المطلب باستهلاكها وفق التعليمات التي يصدرها المدير .
- أن لا يزيد مجموع تزويل الاستهلاك والطف بموجب هذا القانون واللوائح السابقة على التكلفة الأصلية .
- إذا كان إجمالي الدخل أقل من قيمة الاستهلاكات في أي سنة يدور رصيدها إلى السنة أو السنوات التالية .
- مصاريف التأمين واستهلاك خلال مدة يجدها المالك على أن لا تتجاوز خمس سنوات من بداية إنتاج الدخل .
- حصة الفرع من نفقات المركز أو المكتب الرئيسي الموجود خارج المملكة على أن لا يتجاوز ما يسمح بتزويله في هذه الحالة (٥٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة الذي حققه الفرع في المملكة .
- مساهمة المستخدم (بفتح الدال) في المؤسسة العلية للضمان الاجتماعي أو صندوق ادخار أو صندوق تقاعد .

هكذا من الأشغال

- نفقات الضريبة التي يتكدها المالك وفق تعليمات وأسس يصدرها المدير وبموافق عليها الوزير .
- نفقات تدريب الموظفين والعمال وفق تعليمات يصدرها المدير بموافقة الوزير .

## المادة (١٠)

- إذا لحقت خسارة بأي شخص خلال السنة في أحد مصادر دخله الخاضع للضريبة يعفى هذا القانون ويجري تقاضا من مجموع دخله في السنة نفسها من المصادر الأخرى .
- إذا بلغت الخسارة مقدارا لا يمكن تقاضاه بكامله على الوجه المبين في الفقرة السابقة يدور رصيدها إلى السنة التالية مباشرة على التي تليها وهكذا لغاية ست سنوات بعد السنة التي وقعت فيها الخسارة ويجري تقاض الرصيد الدور إلى كل منها من الدخل الخاضع للضريبة منها بما لا يتجاوز ثمنه كحد أعلى .
- لا يجوز تزويل الخسارة التي لو كانت ربحا لما خضع للضريبة يعفى أحكام هذا القانون .
- لا يجوز تزويل الخسارة أو تعويضها إلا إذا أبرز المالك حسابات أصولية وصححة .

## المادة (١١)

- لا يجوز إجراء تزويلات مما يلي : -
- النفقات المنزلية أو الشخصية أو الخاصة .
  - كلية أي عمران أو تحسيناته التي تريد في قيمة رأس المال .
  - المبالغ المسحوبة من رأس المال بقصد استعمالها كإسبال في أي نشاط .
  - أي خسارة أو نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين أو عقد تعويض .
  - الخسارة الرأسمالية باستثناء خسارة البعاز المشار إليه في البند (٨) فقرة (١) من المادة (٢) من هذا القانون .

- المبالغ المخصصة للاحتياطي الإجمالي أو الإختياري أو أي احتياطي أخرى .
- المبالغ المدفوعة كضريبة دخل أو ضريبة خدمات اجتماعية .
- أي مصروفات رأسمالية .
- أي رواتب أو أجور أو أي مبلغ آخر خاضع للضريبة يعفى هذا القانون ما لم تكن الضريبة قد انقضت ونصت لدائرة ضريبة الدخل ، إذا كانت أحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بموجبها تقتضي بانتطاع الضريبة بها ودفعها .

## المادة (١٢)

- يسمح بتزويل أي مبلغ دفع خلال السنة كبرع لحكومة المملكة أو موانئ المسلحة أو مؤسساتها العامة أو لسلطة محلية من الدخل الخاضع للضريبة في السنة التي تم فيها الدفع .
- يسمح لأي شخص بتزويل الدبرعات المدفوعة في المملكة لمعاقد خيرة أو إنسانية إذا أقر مجلس الوزراء لها هذه الصفة ويشترط أن لا يتجاوز ما يتزول يعفى أحكام هذه الفقرة زعم الدخل الخاضع للضريبة قبل إجراء هذا التزويل .

## الإعفاءات الشخصية والعائلية والأمانة والراسمة الجامعية

## المادة (١٣)

- للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة :
- يضع الشخص الطبيعي المقيم بالأفادات التالية :  
 مبلغ ( ٤٠٠ ) دينار إذا كان حريسا  
 مبلغ ( ٦٠٠ ) دينار إذا كان متزوجا  
 مبلغ ( ٢٠٠ ) دينار من كل ولد من أولاده يتولى إعالة  
 مبلغ ( ١٠٠ ) دينار من كل شخص تكون إعالته من مسؤولية المالك شرعا ويحد أقصاه ( ٣٠٠ ) دينار .

ب . يتبع الشخص الطبيعي الأردني غير المتمتع بالاعفاءات الخاصة بالزوجة والأولاد والمالين المقيمين في المملكة إذا كان هذا الشخص مسؤولاً عن إعالتهم .

ج . يتبع الشخص الطبيعي باعفاء قدره ( ٥٠٠ ) دينار في السنة إذا كان مكلفاً وكان طالباً في الجامعة أو كلية مجتمع فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة .

د . يتبع الشخص الطبيعي باعفاء قدره ( ٥٠٠ ) دينار في السنة لقاء الإنفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو قريب من أقربائه حتى الدرجة الرابعة لا يستلزم الاتفاق على دراسته إذا كان أي من هؤلاء طالباً في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة .

## المادة (١٤)

١ . يعنى من شريبة الدخل ( ٥٠٪ ) من الرواتب والأجور والملاوات والمكافآت التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للمواطنين لديها .

ب . يعنى من شريبة الدخل ( ٢٥٪ ) من الرواتب والأجور والملاوات والمكافآت التي يتلقاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

ج . يعنى من شريبة الدخل من بدل الأجير الذي يدفعه المقيم عن سكنه في المملكة بما نسبته ٥٠٪ من الأجر الأولي و ٢٥٪ بما زاد على ذلك .

د . يعنى من شريبة الدخل المبلغ الذي يدفعه المقيم كعقيدة عن فرض انقضى في إنشاء أو شراء سكن له في المملكة شريطة أن يسكن فيه هو أو أصوله أو فروعته ، وعلى أن لا يتجاوز المبلغ المعفى للفي دينار في السنة .

هـ . يعنى من شريبة الدخل المبلغ الذي يدفعه المقيم أجراً لعملية جراحية أجريت في المملكة له أو لمن يعيله شرعاً وكذلك المبلغ الذي يدفعه لاستشفاء أي منهم في أحد مستشفيات المملكة .

## المادة (١٥)

بالرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقتصر دخل شركات التأمين من أعمال التأمين على الحياة الخاضع للشريبة بما يعادل ( ١٠٪ ) من المجموع الكلي لامتلاك التأمين على الحياة المستحقة لشركة ولا يجوز السماح بتحويل أي مبلغ أو جزء من ذلك المبلغ لأي سبب من الأسباب .

## المادة (١٦)

١ . تشكل عملية التصرف في هذه المادة وقف الموجودات أو هبتها أو التنازل أو إجراء أي اتفاق أو ترتيب بشأن انتقالها أو ريعها .

ب . إذا نشأ دخل من عملية تصرف إجرائها المكلف لصالح ولد من أولاده لم يكسب السنة الثالثة عشرة من عمره عند بدء السنة التي تحقق فيها الدخل يعتبر هذا الدخل لأغراض هذا القانون دخلاً للشخص الذي أجرى عملية التصرف .

ج . إذا نشأ دخل من عملية تصرف يصح الرجوع عنها أجريت قبل نفاذ هذا القانون أو بعده يبقى هذا الدخل دخلاً للشخص الذي أجرى عملية التصرف .

د . تعتبر عملية التصرف أنها عملية يصح الرجوع عنها إذا تضمنت نصاً يمكن من تحويل الدخل أو إعادة تحويله إلى الشخص الذي أجرى عملية التصرف أو إذا مكن من الإطلاق بالسيطرة على الدخل أو الموجودات التي يتلقى منها الدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

هـ . تبطل أية عملية تصرف وهمية أو مبطلة وتقدر الشريبة المستحقة على المكلف المعنى كان لم تكن العملية .

## شرائع الشريبة وفوائدها

## المادة (١٧)

١ . تستوفي الشريبة من الدخل الخاضع للشريبة لأي شخص حسب الفئات التالية :

٥ ٪	من كل دينار من ١٠٠٠ الألف دينار الأولى
١٠ ٪	من كل دينار من ١٠٠٠ الألف دينار التالية
١٥ ٪	من كل دينار من ٢٠٠٠ الألف دينار التالية
٢٠ ٪	من كل دينار من ٢٠٠٠ الألف دينار التالية
٢٥ ٪	من كل دينار من ٣٠٠٠ الثلاثة آلاف دينار التالية
٣٠ ٪	من كل دينار من ٣٠٠٠ الثلاثة آلاف دينار التالية
٣٥ ٪	من كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية
٣٨ ٪	من كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية
٤٠ ٪	من كل دينار من ٥٠٠٠ الخمسة آلاف دينار التالية
٤٥ ٪	من كل دينار من ٥٠٠٠ الخمسة آلاف دينار التالية
٥٠ ٪	من كل دينار من ٦٠٠٠ الستة آلاف دينار التالية
٥٥ ٪	وما تلاها

ب . يتوقف تصاعد الشريبة على الأفراد منذ نسبة ( ٥ ٪ )

ج . يتوقف تصاعد الشريبة على الشركات عند النسب التالية :

١ . ٣٥ ٪ للشركات المساهمة العامة الصناعية والصحية والتربوية .  
٢ . ٣٨ ٪ للشركات المساهمة الخصومية الصناعية والصحية والتربوية والشركات المساهمة العامة الأخرى باستثناء الشركات المذكورة في البنود ( ٤ ) أدناه .

٣ . ٤٠ ٪ للشركات العامة غير الممثلة والشركات المساهمة الخصومية الأخرى باستثناء الشركات المذكورة بالبنود ( ٥ ) أدناه .

٤ . ٥٠ ٪ من دخل شركات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة والوسيلة المساهمة العامة .

٥ . ٥٥ ٪ للشركات المالية وشركات الصرافة والوسيلة المساهمة الخصومية .

د . تعتبر الشريبة المستوفاة من الشركات شريبة نهائية لا يجوز ردها أو تعاضها ببقية أي حكم من أحكام هذا القانون .

## خمس الشريبة

## المادة (١٨)

يترتب على كل شخص حين دفعه مائة غير معفاة من الشريبة بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر أن يخضع من قيمة تلك الفائدة عشرة بالمئة وأن يعد بياناً يوضح فيه مقدار الفائدة والمبلغ الخاضع وأن يزود كلا من دائرة شريبة الدخل والمستفيد بنسخة من هذا البيان وأن يدفع المبلغ الخاضع إلى الدائرة المذكورة خلال شهر واحد من تاريخ الخضم .

## القسم المبني للشريبة

## المادة (١٩)

١ . على كل شخص مسؤول من دفع الرواتب أو الأجور أن يخضع منها عند دفعها الشريبة المقررة وأن يقدم للدائرة كتاباً بالمبالغ التي خصمها وأن يقوم بدفع هذه المبالغ شهرياً .

ب . لا يجوز التفتيش أن يعتبر المبلغ المقتطعة على الوجه المشار إليه في الفقرة (١) أعلاه غير آتية نهائية وله أن يجري تعاضها من الشريبة المستحقة من السنة التي جرى فيها الخضم أو من سنة أخرى سابقة أو لاحقة وله حق إعادة النظر في ذلك خلال مدة لا تتجاوز أربع سنوات من تاريخ الاقتطاع .

كل من الشرائع

- ج. المهور التقدير يتقوس خطي من المدير ان يدخل مكان عمل اي مستخدم (بمسند الدال) للاطلاع على القيد والدفاتر والسجلات والمستندات المتعلقة بالختم وله ان يستوضح من ذوي العلاقة حول الختم والتأكد من اجرائه .
- د. اذا تخلف اي شخص عن ختم او دفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعها حسب احكام هذه المادة تحصل منه الضريبة التي لم يجر خصمها ودفعها كما لو انها ضريبة مستحقة عليه .

#### نقص الضريبة المخصوصة من الضريبة المستحقة

( المادة ٢٠ )

كل مبلغ يخصم بموجب المادتين ( ١٨ ، ١٩ ) من هذا القانون يجري تعاقبه من الضريبة المفروضة على الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذي دفع له ذلك المبلغ عن السنة التي جرى فيها الخصم او عن اي سنة اخرى سليقة او لاحقة .

#### حسم ضريبة الاراضي والائنة

( المادة ٢١ )

يجري تقاسم ضريبة الائنة والاراضي داخل مناطق البلديات التي يدفعها المكلف في اي سنة عن التيلة او الارض المجاورة التي تاني له منها دخل من ضريبة الدخل المستحقة عليه بمقتضى احكام هذا القانون على ان لا يتجاوز مبلغ التقاسم المسوح به قيمة الضريبة المستحقة عن تلك السنة .

( المادة ٢٢ )

- ا. يجوز للمدير ان يعسر التعليمات لاي فئة يعينها من المكلفين للاحتفاظ بدفاتر وحسابات للواردات والمصروفات وان يضمن هذه التعليمات التواعد والاساليب التي تحفظ الحسابات المذكورة بموجبها شريطة ان لا يتعارض ذلك واحكام القانون التجاري المعمول به وان تنشر تلك التعليمات في الجريدة الرسمية .
- ب. اذا تخلف اي شخص من العمل بتعليمات المدير التي اصدرها بمقتضى احكام الفقرة ( ا ) من هذه المادة من تطبيق عليهم هذه التعليمات او امتنع عن تقديم الحسابات والدفاتر التي تطلبها وفق هذه التعليمات يعتبر انه ارتكب جرماً خلافا لاحكام هذا القانون .
- ج. يترتب على الاشخاص المرخص لهم بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات في المملكة ان يقدموا للدائرة بيانا باسماء عملائهم وعناوينهم جميعا سواء اكانوا من تطبيق عليهم احكام هذه المادة ام لا تطبيق ممن تولوا تنظيم دفاترهم وحساباتهم او فحصها وتدقيقها على ان يقدم البيان خلال مدة اقصاها اليوم الحادي والثلاثون من شهر آذار من السنة اللاحقة وفي حالة التخلف عن ذلك خلال المدة المقررة يعاقب الشخص المرخص بالحبس لمدة لا تقل من شهر واحد ولا تزيد عن ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على لك دينار ، وفي حالة التكرار يمسحب ترخيص مزاولة المهنة .
- د. للمدير بموافقة الوزير بلع مدقق الحسابات او ماحصها او صاحب مكتب لتدقيق الحسابات من مراجعة مكتب التقدير في اية قضية او عمل خلاف قضيته الشخصية اذا اقتنع انه من خلال مراجعته وتعليقه مع الدائرة ارتكب ما من شأنه الاساءة الى سمعة الدائرة او شرف مهنته او التحاليل على هذا القانون او الانظمة وصحيفة مطبوعة على الاقل يقضي بعدم قبول الدائرة للحسابات التي يقدمها او يفتقها مدقق الحسابات او ماحص لها او صاحب مكتب تدقيق وذلك للبدلة التي يراها مناسبة .

( المادة ٢٣ )

المدير او لاي موظف مفوض من قبله خطيا طلب المعلومات الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون من اية جهة كانت ويضطر في ذلك ان لا يلزم موظفو الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية على اقتناع اية تفصيل يكونون ملزمين بحكم القانون بالمحافظة عليها وكبتها كما يشترط عدم المساس بسرية التعليمات الصريحة .

- ب. يجوز للمدير او لاي موظف مفوض من قبله خطيا ان يدخل اي مكان يجري تعامله عمل فيه وان يخصص البضائع المخزونة والنقد والالات والمكفات والسجلات الحسابية والقيد والمستندات الاخرى المتعلقة بذلك العمل كما يجوز له ضبط هذه السجلات والحسابات والمستندات والاحتفاظ بها لمدة لا تزيد على عشرين يوما ولمرة واحدة في السنة اذا اقتنع ان الاحتفاظ بها ضروري لتنفيذ احكام هذا القانون .

( المادة ٢٤ )

يجوز لاي شخص ان ينيب عنه خطيا شخصا آخر لتمثيله لدى دائرة ضريبة الدخل في اي اجراء من اجراءات تقدير دخله المخصوص عليها في هذا القانون .

( المادة ٢٥ )

- ا. يجوز تبليغ الاشعار الصادر استنادا لهذا القانون لاي شخص اما بتسليمه اياه بالذات او ارساله في البريد المسجل الى بخر عنوان معروف لمحل عمله او الى آخر عنوان خاص معروف له واذا جرى التبليغ على الوجه الاخير يعتبر الاشعار انه بلغ بعد مرور مدة لا تزيد على عشرة ايام من يوم ارساله في البريد اذا كان الشخص المبلغ اليه مقبلا في المملكة او في اليوم التالي اليوم الذي يصل فيه عادة الى جهة الارسال في سياق البريد الصادر اذا لم يكن مقبلا في المملكة . ويكنى لائبات وتوقع التبليغ على هذا الوجه ان يقيم الدليل على ان الرسالة المحتوية على الاشعار قد علوت وارسلت في البريد على الوجه الصحيح ويعتبر كمثل اشعار ارسل بمقتضى هذه الفقرة انه سلم حسب اصول الى الشخص المعنون له فيها لو رفض ذلك الشخص ان يتسلمه . ولغايات هذه المادة تسبل طلبة الاشعار جميع المراسلات الصادرة عن الدائرة بما في ذلك الكشوف ومذكرات الدعوة والاسعارات تقدير الضريبة .

ب. بالرغم مما ورد في اي قانون آخر يجوز ارسال جميع الكشوف والمعلومات والراسلات الناشئة عنها وفق احكام هذا القانون وكذلك دفع الضريبة بواسطة البريد المعنى من الاجرة في غلاتها مكتوب عليها عبارة ( ضريبة الدخل ) .

- ج. تعنى من رسوم طوابع الواردات جميع الاستعامات والاعتراضات والمكافآت الناشئة عنها .

#### اجراءات التقدير

##### الكشوف

( المادة ٢٦ )

- ا. مع مراعاة احكام المادة ( ٢٧ ) من هذا القانون يجب على كل شخص له مصدر دخل او اكثر خاضع للضريبة ان يقدم في موعد لا يتأخر من اليوم الثلاثين من شهر نيسان من كل سنة الى مكتب تقدير ضريبة الدخل المختص كشفا يتضمن التفاصيل المتعلقة بدخله الخاضع للضريبة والضريبة المستحقة عليه من السنة السابقة ويعتبر ايداع الكشف في البريد المسجل خلال المدة المذكورة تعفيها له بالمعنى المخصوص عليه في هذه المادة .
- ب. ويرتبط على الاشخاص الذين يفتقون حساباتهم في موعد غير نهاية السنة المالية تقديم الكشف المخصوص عليه في هذه المادة في مدة لا تتجاوز تسعين يوما من انتهاء سنتهم المالية على ان يراعى الاجام والشروط المخصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون .

ج. للمدير بتعليمات يفتقها ولائحته التنفيذية ان يعنى موقفا تلك مخفية من المكلفين من تقديم هذه الكشوف .

د. لا يفتقر المعلومات الواردة في مكتب التقدير الذاتي قرينة او بينة على دخل المكلف من السنوات السابقة لتلك هذا القانون .

فكنا من المأهول



### صلاحية المدير بتكليف فئات معينة من المكلفين بتقديم الكشف

المادة (٢٧)

للمدير أن يكلف بقرار يصدره وينشر في الجريدة الرسمية وفي صحيفة محلية أو أكثر فئات أو أشخاص معينين بتقديم الكشف المنصوص عليه في المادة (٢٦) من هذا القانون وفي المواعيد المحددة فيها وتضاهي إلى الضريبة المستحقة اثنان بالمائة منها من كل شهر يتخلف فيه المكلف من المسؤولين بالقرار المشار إليه عن تقديم الكشف على أن لا يتجاوز مجموع الضريبة المضافة (٢٢٪) من الضريبة المستحقة وذلك بموجب تعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية.

### تسديد الضريبة المعلقة في الكشف

المادة (٢٨)

١. يترتب على المكلف أن يدفع مبلغ الضريبة المعترف به في الكشف أو المبلغ المستحق كخدمة أولى من تسوية الدفع التي يترها المدير ، كما يترتب عليه أن يرفق بالكشف ما يثبت دفعه للمبالغ المنصوص عليها في هذه المادة وخمس المدة المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون .
- ب. لكل شخص تقدم بكشف صحيح ودفع الضريبة المعترف بها الحق بنزول ٦٪ منها إذا كان الدفع خلال شهر كانون الثاني و ٤٪ منها إذا كان الدفع خلال شهر شباط و ٢٪ منها إذا كان الدفع خلال شهر آذار من السنة التالية للسنة التي تحققت منها تلك الضريبة .
- ج. وإذا جرت الموافقة على تسديد مبلغ الضريبة المعترف به فيسحق المكلف التحويل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة من المبالغ التي تم تسديدها في المهل المنصوص عليها فيها .

### التقدير الذاتي في حال تقديم الكشف

المادة (٢٩)

١. لمبور التقدير تدقيق الكشف المنصوص عليه في المادتين (٢٦ ، ٢٧) من هذا القانون نتيجة التدقيق أن هناك أسبابا تستوجب عدم قبول الكشف كليا أو جزئيا يرسل مذكرة خطية بملاحظاته إلى المكلف ويدعوه لحضور جلسة يحددها لمناقشته فيها ونتيجة لهذا :
- أ. إذا وافق المكلف على تعديل كشفه تحدد الضريبة على هذا الأساس ويبلغ المكلف ذلك بأشعار خطي .
٢. إذا رفض المكلف تعديل كشفه يقوم لمبور التقدير بتقدير الدخل بقرار كتابي في ضوء المعلومات المتوفرة لديه والمذكرة المشار إليها ويشعر المكلف خطيا بالضريبة ويكون هذا القرار قابلا للاستئناف .
- ب. إذا لم يرسل إلى المكلف إشعار بعدم قبول تقديره الذاتي خلال سنة واحدة من تاريخ استلام الكشف من قبل الدائرة فيعتبر التقدير الذاتي موافقا عليه .

### التقدير في حال التنازل عن تقديم الكشف

المادة (٣٠)

في الأحوال التي لا يقد عليها المكلف الكشف المنصوص عليه في المادتين (٢٦ ، ٢٧) من هذا القانون في اليوم المحدد يقوم لمبور التقدير بإجراء التقدير على ذلك المكلف في ضوء المعلومات المتوفرة لديه ويبلغه إشعارا بالضريبة المستحقة عليه .

المادة (٣١)

١. يجوز لأي شخص عتبرت عليه الضريبة وفق أحكام المادة (٣٠) من هذا القانون أن يعترض على هذا التقدير خطيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه إشعار التقدير ويبلغ عليه أن يذكر في لائحة اعتراضه الأسباب التي يستند إليها في اعتراضه .
- ب. إذا قدم الاعتراض بعد انقضاء هذه المدة وانتفع بمبور التقدير بأن الشخص المعترض لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة من جراء غيبه من المصلحة أو مرضه أو لأي سبب معتول آخر جاز له أن يمدد تلك المدة إلى الأجل الذي يراه مناسبا .

ج. على المعترض أن يدفع على الحساب عند تقديم اعتراضه مبلغا يعادل خمسين بالمائة من آخر ضريبة اكتسبت الصفة القطعية ، وإذا جرى التقدير لأول مرة فيجب على المعترض أن يدفع عشرين بالمائة من الضريبة المقدرة أو المبلغ الذي يسلم به في لائحة الاعتراض أيهما أكثر إلا إذا قرر المدير نسبة أقل من تلك .

د. عند تطبيق أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة يؤخذ بعين الاعتبار أي مبلغ كان المعترض قد دفعه على حساب السنة أو السنوات المعترض عليها بأي طريقة من الطرق بمقتضى أحكام هذا القانون بها في ذلك أحكام المادة ٢٧ منه .

هـ. يرد الاعتراض إذا لم يتم دفع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة حسب مقتضى الحال .

و. يدعو لمبور التقدير المعترض إلى جلسة للنظر في اعتراضه ، وللمعترض حق تقديم البينة على أسباب اعتراضه وللمبور التقدير حق طلب المعلومات والتفاصيل الضرورية وطلب إبراز السجلات والمستندات المتعلقة بدخل المعترض كما أن له استجواب أي شخص يمتد أن لديه معلومات تتعلق بتقدير المعترض عليه ويشترط في ذلك أن لا يستجوب المستجوب لدى المعترض أو وكيله أو أي شخص آخر يكون مؤثما على أسرار عمله بدون موافقة المعترض .

ز. إذا وافق لمبور التقدير على ما أورده المعترض فيقوم بتعديل التقدير تبعا لذلك .

ح. إذا لم يوافق لمبور التقدير على الوجه المبين في الفقرة السابقة من هذه المادة فيجوز له بقرار ملل أن يقر التقدير المعترض عليه أو يخفئه أو يزيده أو يلغيه ويعتبر القرار الصادر بموجب هذه الفقرة قابلا للاستئناف .

ط. في كل الأحوال يبلغ لمبور التقدير المعترض نتيجة اعتراضه بأشعار خطي .

المادة (٣٢)

١. في الحالات التي لا تزيد فيها الضريبة النهائية المقدرة على أي شخص ( خلافاً للشركات المساهمة ) في أي سنة من السنوات على مائتي دينار ، يجوز للمدير أن يعتبر تلك الضريبة ضريبة أساسية مقطوعة من كل سنة من السنوات التالية لتلك السنة على أن لا تزيد على خمس سنوات وعلى الشخص المذكور دفع الضريبة المقطوعة خلال ثلاثين يوما من انقضاء كل سنة من السنوات التي تسري فيها تلك الضريبة وللمدير الحق بإلغاء ذلك القرار .

ب. بالرغم من أي نص يخالف يجوز للمدير أن يصدر قرارا يفرض بموجب ضريبة دخل سنوية مقطوعة على فئة أو فئات معينة من المكلفين ، ويحدد في القرار أنواع الدخول التي يفرض عليها تلك الضريبة والسنوات التي تسري خلالها ، وللمدير تفويض صلاحياته هذه خطيا لمبور التقدير .

ج. يجوز لأي شخص تطبق عليه الضريبة الأساسية المقطوعة بمقتضى أحكام الفقرةين السابقتين أن يطلب من المدير إعادة النظر فيها ويشترط في ذلك أن يقدم الطلب خلال ثلاثين يوما من انقضاء السنة التي تسري تلك الضريبة عليها وللمدير أن يخفئ الضريبة أو يلغيه .

المادة (٣٣)

١. يجوز للوزير أو الموظف المفوض من قبله خطيا خلال السنة أو خلال أربع سنوات من انتهاء السنة التي جرى خلالها إبلاغ إشعار التقدير بمقتضى أحكام المواد (٢٩ ، ٣٠ ، ٣١) من هذا القانون أن يعيد النظر بأي إجراءات اتخذها لمبور التقدير ويشترط في ذلك أن لا يصدر الوزير أو الموظف المفوض من قبله قرارا بتخفيض الضريبة إلا في الحالات التالية :

١. أخطاء تصحيح الأخطاء الحسابية .
٢. لغايات تعديل الإعامات الشخصية والعائلية والجماعية المنصوص عليها في المادتين (١٤ ، ١٤) والتنازل المنصوص عليه في المادتين (١٤١٨) من هذا القانون .
٣. في الأحوال التي لا تزيد فيها الضريبة المستحقة بموجب المواد (٣١ ، ٣٢ ، ٣٣) من هذا القانون على مائتي دينار قبل إجراء أي تعاض .

هكذا من الأشغال

ب. الوزير أن المؤلف الموقوف خطيا من قبله أن يعيد النظر في التقدير الذي أجرى على أي شخص إحاسيته من قبله من أي مصدر لم يكن من الأمور والوقائع التي فصلت فيها المحكمة من حيث الموضوع عندما عرض ذلك التقدير عليها عن طريق الاستئناف أو التمييز .

ج. يعتبر القرار الصادر وفق أحكام هذه المادة بزيادة الضريبة تابعا للاستئناف وينتشر في ذلك أن لا يصدر الوزير أو المؤلف الموقوف من قبله قرارا بزيادة الضريبة دون أن يتيح للمكلف فرصة معقولة لسماع أقواله وبسط قضيته .

### الاستئناف والتمييز

(٣٤)

١. تخضع (محكمة استئناف قضائية ضريبة الدخل) بالنظر في الاستئنافات المقدمة للعلم في قرارات التقدير وإعادة النظر في التقدير التي يجوز استئنافها بمقتضى أحكام هذا القانون ، وهي محكمة خاصة مركزها عيان تكون ضمن ملاك وزارة العدل وتعقد برئاسة قاض لا تقل درجته عن الثانية وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الرابعة يخضعون للأحكام القانونية التي تسري على القضاء التقاضي وتارس اختصاصاتها وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها وتطبق بقدر الإمكان أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية وتعقد جلساتها في المركز أو في أي مكان آخر تراه مناسباً .

ب. تعطى قضايا ضريبة الدخل المستأنفة إلى المحكمة المذكورة صلة الاستعجال ويجرى المحاكمة بصورة غير علنية إلا إذا أمرت المحكمة بخلاف ذلك ويعتبر الشخص الذي صدر عنه قرار التقدير أو قرار إعادة التقدير حسب مقتضى الحال (مستأنفا عليه) .

ج. يستوى الرسم المقرر عن كل سنة بصورة مستقلة .

٢. على المستأنف أن يبين في لائحة استئنافه المبلغ الذي يسلم به من الضريبة المقررة عليه من كل سنة وأن يقدم إلى المحكمة مع لائحة استئنافه إيصالا بدفعة أو بدين المبلغ الذي وافق الأخير على استئنافه ويرد الاستئناف إذا لم يدفع المبلغ المحدد في هذه الفقرة على ذلك الوجه .

د. تقع على المستأنف نفسه إثباته الدليل على أن التقدير باطل ولا يجوز إبات أي وقائع لم يدفع بها أمام الشخص الذي صدر عنه القرار المستأنف .

هـ. للمحكمة أن تلغ التقدير أو تخففه أو تزيد أو تلغيه أو أن تعيد القضية إلى المستأنف عليه لإعادة التقدير وفق التعليمات التي تستصوبها ولها في جميع الأحوال التي تقرر فيها رد الاستئناف أو رد أي جزء منه أن تحكم بإفسائه ١٠٪ من المبلغ الذي لم يسلم به المستأنف من الضريبة المحكوم بها من كل سنة بقيت فيها القضية لدى المحكمة .

و. إذا استأنف أي قرار صادر بمقتضى المادة (٣٣) من هذا القانون وكان المكلف نفسه قد قدم استئنافا ضد قرار مأور التقدير وكان الاستئنافان يتعلدان بسنة واحدة يترتب على المحكمة :

١. تكليف المستأنف بأن يدفع الفرق بين الرسم المترتب على هذا الاستئناف والرسم الذي دفع عن الاستئناف القديم ضد قرار مأور التقدير .

٢. إسقاط الاستئناف القديم ضد قرار مأور التقدير والنظر في الاستئناف الجديد .

ز. باستثناء ما نص عليه في البندين (ب) و (ج) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ ، يكون كل حكم أو أمر يصدره المحكمة في هذا الصدد نهائيا وغير قابل للتمييز إلا إذا تجاوز مبلغ ضريبة الدخل المقررة من قبل مأور التقدير أو الوزير أو المؤلف الموقوف من قبله إلى مقدار قبل إجراء أي تقاض .

ح. يتولى مأور التقدير تبليغ المكلف خطيا بهتدار الضريبة المستحقة عليه وفقا لقرار المحكمة .

(٣٥)

يجوز للوزير أو المؤلف الموقوف من قبله أو لمأور التقدير حسب مقتضى الحال وفي أي وقت أن يصحح من تلقاء ذاته أو بناء على طلب المكلف الأخطاء الكتابية والحسابية التي تقع في القرارات والإشعارات والمذكرات عن طريق السهو العرضي ولا تكون إجراءات التصحيح تلك خاضعة للعلم .

(٣٦)

يجب على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون ، وإذا لم يحدد موعد معين لدفعها فتدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ إشعار التقدير ويجوز للمدير أن يصدر تعليمات يسمح بموجبها بدفع الضريبة على أقساط .

(٣٧)

١. يترتب على كل مكلف لم يقدم كشفا سنويا يدخله عن أية سنة في الموعد المحدد لذلك قانونا أن يدفع على حساب الضريبة المستحقة عن تلك السنة ما يعادل ٥٠٪ من مقدار الضريبة المقررة نهائيا وإذا لم يكن هناك ضريبة بمقدرة نهائيا يدفع ٢٠٪ من الضريبة المقررة وفقا للطريقة المقررة وفي المواعيد التي يحددها المدير بتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

ب. لغايات هذه المادة تعني عبارة ( الضريبة المقررة نهائيا ) بالنسبة لأي شخص الضريبة المستحقة عليه عن آخر سنة من السنوات التي تكون الضريبة منها قد اكتسبت الصلة القطعية .

ج. لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على المكلفين الذين يشتمل دخلهم الخاص للضريبة على نسبة يبلغ مجموعها ٧٠٪ أو أكثر من الدخل الخاضع للضريبة من الرواتب والأجور والمكافآت أو الإتاوات والمساهمة المنصوص عليها في البندين (٥٤٢) من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا القانون .

د. أن كل مبلغ يدفعه أي شخص بمقتضى أحكام هذه المادة يجري تقاضيه أيضا بغايات الجباية من الضريبة المفروضة على دخل الشخص الخاضع للضريبة من السنة التي جرى دفع المبلغ على حساب الضريبة المستحقة عنها أو على دخله الخاضع للضريبة في سنة سابقة أو لاحقة .

(٣٨)

١. إذا لم تدفع الضريبة في الأوقات المحددة للدفع بمقتضى أحكام هذا القانون يخاض إلى مقدار الضريبة يبلغ يعادل ( ٥٠ ) واحد ونصف الواحد بالمائة من مقدار الضريبة غير المدفوع عن كل شهر تأخر وتطبق على تحصيل هذا المبلغ وجبايته أحكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل وجباية الضرائب .

ب. لا يعتبر المبلغ المضاف إلى الضريبة بمقتضى أحكام هذه المادة تسديدا منها .

(٣٩)

إذا لم تدفع الضريبة خلال المدة الممنونة بموجب هذا القانون فعلى مأور التقدير أن يبلغ المكلف مذكرة بطلبه فيها يدفع الضريبة المستحقة خلال مدة معينها لذلك فإذا لم يتم الدفع خلال المدة الممنونة في ذلك المدة ، يجوز لمأور التقدير أن يصرح بتطبيق أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المأمول به وفي هذه الحالة يمارس مأور التقدير جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

(٤٠)

١. يجوز لمأور التقدير إجراء التقدير على أي شخص على وشك مغادرة المملكة نهائيا قبل نهاية السنة وتعرض الضريبة المستحقة عليه من السنة السابقة من السنة وتحصيل الضرائب المستحقة عليه خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ المذكرة خطيا بذلك ويجوز للمدير أن يطلب إلى السلطات المختصة عدم السماح له بمغادرة المملكة إلى أن تسوى قضيته أو يقدم كفالة لضمان دفع الضريبة .

هكذا من الأشهر



ب. بالرغم مما ورد في أي قانون آخر لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إصدار أي أوامر يراها مناسبة بهدف تحسين الضريبة المستحقة على المكلفين بما في ذلك منع التخليين منهم من السفر إلى خارج المملكة أو منع تجديد جوازات سفرهم .

### الردعيات

#### المادة (٤١)

١. إذا ثبت أن شخصا من الأشخاص قد دفع عن أية سنة بطريقة الخصم أو خلاه مقدارا من الضريبة يزيد عن المقدار الصحيح المستحق عليه فيحق للشخص استرداد المبلغ الذي دفعه ويصدر مأمور التقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده وعلى وزارة المالية لدى تسليها هذه الشهادة رد المبلغ المذكور فيها .

ب. إن لحقه اجحاف من جراء قرار أصدره مأمور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى أحكام هذه المادة حق استئناف ذلك القرار إلى محكمة استئناف قضائية ضريبة الدخل .

### الجرائم والعقوبات

#### المادة (٤٢)

كل من تهرب عمدا أو حاول التهرب أو ساعد أو حرض غيره على التهرب بمن الضريبة بأن أي تضادا أي عمل من الأعمال التالية :

١. عدم كشفا غير صحيح وذلك بأن اغفل أو انتقص أو حذف منه أي دخل أو أي جزء من الدخل الذي يترتب عليه تقديم كشف به بمقتضى هذا القانون وائر على مقدار الضريبة بشكل ملموس .

ب. ادراج أي بيان كاذب أو قيد صوري أو غير صحيح في كشف أو بيان يقدم بمقتضى هذا القانون .

ج. اعد أو حفظ أو سيج بأعداد أية دفاتر أو حسابات أو قيود صورية أو مزورة أو زور أو سيج بتزوير أية دفاتر أو حسابات أو قيود أو أخفاها أو انطها كليا أو جزئيا بقصد أخفاء أو تهريب أي دخل خاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون أو أي جزء من ذلك الدخل أو للتخلص من دفع الضريبة كليا أو جزئيا أو للحصول دون حق على اعماء أو تنزيل أو تخفيض يسبح به هذا القانون .

د. لما إلى أية حيلة أو خدمة مهما كان نوعها أو أجاز استعمالها للتهرب من دفع الضريبة أو لتخفيض مقدارها بأية صورة من الصور .

هـ. أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة فيها يتعلق بأي واقعة أو أمر أو مسألة تؤثر في مسؤولية أو في مسؤولية أي شخص آخر في دفع ضريبة الدخل أو التأثير في مقدارها .

و. أعطى أي جواب كاذب على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات أو بيانات يطلبها هذا القانون وذلك بقصد التخلص من دفع الضريبة كليا أو جزئيا .

يعاقب عند ادانته من كل جرم من هذه الجرائم بالجس لمدة تتراوح بين اسبوع ومئة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وفي كل الأحوال يغيب مالى النقص الذي حدث في مقدار الضريبة .

#### المادة (٤٣)

يعتبر أنه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا كل من :

١. تخلف عن العمل بمقتضيات أي إشعار أو طلب صدر إليه بموجب هذا القانون ، أو تخلف من الحضور لتلبية لإشعار صدر إليه تحقيقا لأي غرض من أغراض هذا القانون ، أو

ج. أبتنع بعد حضوره من الرد على أي سؤال وجه إليه بصورة مشروعة أيما بالطلبات المتصورة من هذا القانون ، أو

د. تخلف عن تقديم الكشف المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة (٢٦) والمادة (٢٧) من هذا القانون .

#### المادة (٤٤)

كل من ارتكب جرما خلافا لأحكام هذا القانون أو تخلف أو تخلف عن مراعاة أي حكم من أحكام أي نظام صادر بمقتضاه ولم يكن قد نصح على عقوبة خلسة به في هذا القانون .

يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين دينارا أو الحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد .

#### المادة (٤٥)

يجوز للوزير أن يجري مصالحة عن أي عمل ارتكب خلافا لأحكام المواد (٢٢) و (٢٤) من هذا القانون لغاء الغرامة التي يترضا ويجوز له قبل صدور الحكم التلمسي أن يوقف أي إجراءات بخضفة بمقتضاها أو أن يجري أية مصالحة بشأنها .

#### المادة (٤٦)

إن اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمعقوبة أو الغرامة أو عقوبة الحبس بمقتضى هذا القانون لا يعني أي شخص من مسؤولية دفع الضريبة .

#### المادة (٤٧)

إذا كان أي فعل من الأعمال المنصوص عليها في هذا النصل يشكل جريمة يعاقب عليها بمعقوبة أشد في أي قانون آخر تطبق على مرتكبه أحكام ذلك القانون .

### الإدارة

#### المادة (٤٨)

١. تقوم دائرة ضريبة الدخل بتنفيذ أحكام هذا القانون وترتبط بوزير المالية ويكون لها مدير عام ومن تدعو الحاجة إليه من المساعدين ومأموري التقدير والموظفين .

ب. يجوز للمدير :

١. أن يمارس جميع الصلاحيات المخولة لمأمور التقدير بمقتضى أحكام هذا القانون .

٢. أن يؤلف لجنة أو أكثر من مأموري التقدير للنظر في قضايا المكلفين والفصل فيها في أية مرحلة من مراحل التقدير إذا رأى أن مصلحة العمل تقتضي ذلك وتصدر اللجنة قرارها بالإجماع أو الاكثية وإذا كانت اللجنة مؤلفة من اثنين واختلعا في الرأي يعين المدير عضوا ثالثا فيها ، ويعتبر القرار الصادر عن اللجنة قرارا صادرا من مأمور التقدير بمقتضى أحكام هذا القانون .

٣. أن يخضع قرارات التقدير الصادرة عن مأموري التقدير أو لجان التقدير كليا أو بعضها بما في ذلك قرار مأمور التقدير بقبول الكشف السنوي بتعليمات مسبقة للتدقيق من قبله مباشرة أو من قبل من يعينه لذلك من موظفي دائرة ضريبة الدخل ولا تكون قرارات التقدير الخسعة للتدقيق قانونية ولمزعة قبل إجازتها على ذلك الوجه ويعتبر أي تبليغ لها باطلا ويفصل المدير في أي مسألة تنشا عن إجراءات التدقيق تلك .

٤. وضع نبالج الكشف والإشعارات والذكرات وإية نماذج أخرى يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون وأي نظام صادر بمقتضاه . كما وإن له تعديل أو إلغاء النماذج المستعملة من قبل .

ج. للمدير العام بموافقة الوزير أن يفوض خطيا أي موظف من موظفي الصف الأول في دائرة ضريبة الدخل بممارسة الصلاحيات المخولة إليه بمقتضى أحكام هذا القانون ووفقا للشروط والقيود التي يقرها .

د. يصدر المدير التعليمات المنصوص عنها في هذا القانون بعد موافقة الوزير عليها .

هذا من الأعمال

## المادة (٤٩)

- ١ . يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ احكام هذا القانون :
- ١ . ان يعتبر المستندات والمعلومات والكشوف وقرارات التقدير ونسخها الى يطلع عليها المتعلقة بدخل أي شخص أو بمردات أي دخل انها سرية ومكتومة وأن يتداول بها على هذا الأساس .
- ٢ . ان يقدم ويوقع تصريحا للحفاظة على الاسرار الرسمية حسب الصيغة التي يضعها الوزير .
- ٣ . ان يقدم خلال شهرين من تاريخ نفاذ هذا القانون أو من تاريخ تعيينه كشفا بمواله المتوفرة ومصادر دخله ومال زوجته وأولاده التابعين كما يترتب عليه في مطلع كل سنة لاحقة ان يبين أي زيادة طرأت على تلك الأموال .
- ب . لا يكلف الشخص المعين بمقتضى هذا القانون أو المضطلع بتنفيذ احكامه بان يبرز أي مستند أو كشف أو قرار تقدير أو نسخا عنها في اية محكمة غير محكمة استئناف قضائية خريبة الدخل أو بان يقضي ابلغ أي محكمة أو بان يبلغها أي امر أو شيء مما يكون قد اطلع عليه في سياق اضطلاع به بواجباته بمقتضى هذا القانون إلا ما كان ضروريا لتنفيذ احكامه حسبما يقرره المدير في كل حالة تنشأ بمقتضى هذه الفقرة أو من أجل تعقيب أي جرم يتعلق بخريبة الدخل أو في سياق تعقيقه ذلك الجرم .

ج . كل من وجدت في حياته أو تحت رقابته أي مستندات أو كشوف أو قرارات تقدير أو نسخها تتعلق بدخل أي شخص أو بمردات هذا الدخل ويبلغ أو حاول تبليغ تلك المعلومات أو أي شيء ورد في تلك المستندات أو المعلومات أو الكشوف أو قرارات التقدير أو نسخها في أي وقت لأي شخص .

- ١ . غير الشخص الذي يخوله القانون تبليغها اليه .
- ٢ . لا غاية غير غايات هذا القانون .
- يعتبر أنه ارتكب جرما خلافا لآحكام هذا القانون ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز مائتي دينار أو بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بكليتا العقوبتين معا .

## المادة (٥٠)

- ١ . لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك :
- ١ . تنظيم الاسول المتبعة في استئناف وتبليغ قضايا خريبة الدخل التي ترفع بمقتضى هذا القانون وأن يضمن تلك الاسول احكامها تتعلق بدفع الرسوم والاحكام الضرورية الأخرى .
- ٢ . اقتناع الخريبة ودفعها من الرواتب وأي دخل اخر تخضع احكام هذا القانون باقتناع الخريبة منه .
- ب . لمجلس الوزراء ان يصدر التعليمات أو الانظمة المتعلقة بالكفالات الخاصة بموظفي الدائرة وغيرهم واستحقاقها وكيفية دفعها والاكراهيات التي تبصر حسن تحقيق الخريبة وعدالة فرضها ويخصص سنويا في موازنة الدولة اياها اللازمة للاتفاق على تلك الوجوه وعلى تحسين سير العمل وحسن الأداء في الدائرة وتطوير جهازها .
- ج . ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة تقي الانظمة الصادرة استنادا لقانون خريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ملغية المفعول الى المدى الذي لا يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

## المادة (٥١)

يشكل مجلس الوزراء لجنة عليا للخريبة برئاسة وزير المالية تكون مهمتها إصدار التوصيات بشأن أي تعليمات يجوز إصدارها بموجب هذا القانون ، وتقديم المشورة في كل ما من شأنه المساعدة على تحقيق غايات هذا القانون .

## بدء العمل بهذا القانون والغاء القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤

## المادة (٥٢)

تفرض خريبة الدخل وتحصل من كل سنة ابتداء من سنة ١٩٨٢ وفقا لآحكام هذا القانون والذي اجراء التقدير على السنة ١٩٨٢ يفيد المكلف من جميع الاعفاءات والتخريجات التي يستحقها والتي نص عليها هذا القانون اعتبارا من اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٨٢ كما تطبق على دخله لهذه السنة ثلث الخريبة المنصوص عليها فيه ولا يحاسب من أي مصدر جديد للدخل إلا بعد سريان هذا القانون وتفرض وتحصل من السنوات التي تسبق ذلك وفقا لقانون خريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات .

## المادة (٥٣)

يلغى قانون خريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ وما طرأ عليه من تعديلات .

## المادة (٥٤)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٢/٨/١٥

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	سليم مساعده	عبدالله ابو عوده	وزير الدفاع
ممن أبو نوار			مضر بحدوان
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الأوقاف	وزير الزراعة	وزير العدل
حسن إبراهيم	الدكتور محمد عسوف الزين	مروان دوتين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير الشؤون وزير النقل بالوكالة	وزير الخارجية		وزير الاعراف والشؤون
ابراهيم ايوب	مروان القاسم		والمندوبات الاسلانية
وزير الداخلية	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الاشغال العامة بالوكالة	الدكتور زهير ملحم	الدكتور سعيد التل	حكيت السكات
احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	وزير الصناعة والتجارة	وزير العمل
	حسن الحويضي	وليد مصفور	الدكتور جواد العناني

هكذا من العمل